المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 29-09-2006 العـــدد : 15864
الصفحـات : 10 المسلسل : 75

قال إن خادم الحرمين الشريفين نقل الاقتصاد الوطني لمصاف الاقتصاديات العملاقة عالمياً.. ناظر:

الإصلاحات الشاملة وراء تحسن دخل المواطن السعودي لأكثر من ١٣ ألف دولار سنوياً

عبد الوهاب الديب - القاهرة

وصف السفير السعودي بالقاهرة الدكتور هشام محيي الدين ناظر العلاقات التجارية بين المملكة ومصر بأنها متنامية بشكل كبير كونها تنطلق من علاقات إستراتيجية بين البلدين تمثل ركيزة الأمن والاستقرار في المنطقة العربية، مؤكدا أهمية التوافق السعودي /المصري، في ظل طبيعة الأثار التي رتبتها المتغيرات الدولية والإقليمية على الأمن القومى العربى حيث تأخذ العلاقات، السعودية ، المصرية، العديد من المظاهر، كما تتحرك في العديد من المسارات، فمن الناحية الاجتماعية، يبلغ عدد المصريين العاملين بالمملكة نحو مليون عامل، كما يصل عدد المعتمرين المصريين سنوياً نحو المليون ونصف المليون معتمر، وفي المقابل يبلغ عدد السائحين السعوديين لمصر نحو نصف مليون سائح سنوياً، بخلاف نحو ٣٠٠ ألف مواطن سعودي يقيمون في مصر للعمل أو للدراسة والتجارة، ويبلغ حجم التبادل التجاري حتى نهاية ٢٠٠٥، نحو ١٣٣٨ مليون دولار، بنسبة زيادة مقدارها ٨٦٪ مقارنة بعام ٢٠٠٤، حيث بلغت الصادرات المصرية للمملكة ٣٨١ مليون دولار، بينما بلغت قيمة الواردات ٩٥٧ مليون دولار.

د.هشام ناظر

اتفاق ثنائي

وأشار السفير إلى اتفاق مسؤولي الدولتين، بعد اجتماعات اللجان الوزارية المشتركة للتعاون الثنائي، برئاسة وزيري خارجية البلدين، على حل المشكلات التي تعوق تدفق التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة، خاصة فيما يتعلق بتيسير حركة نقل البضائع ورجال الأعمال ورؤوس الأموال، وتخفيض تكلفة النقل وإزالة المعوقات الإجرائية الخاصة بالجمارك والضرائب، وكذلك بحث السماح للمستثمرين السعوديين بإقامة مشروعات استثمارية بنظام حق الانتفاع للأراضي ، والعمل على حل مشكلات البنية التحتية، ودعم أسطول النقل بين مصر والسعودية لزيادة حركة التبادل التجاري وزيادة الاستثمارات المشتركة ودعم هذه

المصـــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 29-09-2006
الصفحـات : 10
العـــدد : 15864
المسلسل : 75

الفرد السعودي سيزيد دخله السنوي

التوجهات . إن القطاع الخاص في كل من المملكة العربية السعودية ومصر، قد بلغ درجة من النضج والإمكانات ما يجعله قادرا على قيادة التعاون الاقتصادي العربي وإنشاء السوق العربية المشتركة، بعد نجاح بعض الشركات المصرية والسعودية في الخروج من المحلية إلى الإقليمية بل والعالمية.

مستقبل واعد

وحول واقع ومستقبل الاقتصاد السعودي في ظل توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز قال الدكتور ناظر إن الاقتصاد السعودي يعد من أكبر اقتصاديات المنطقة، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي ٣٠٧ مليارات دولار عام ٢٠٠٥، وبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي ١٣,٢١٥ دولار سنويا، كما يعد من الاقتصاديات القوية عالميا، إذ يملك ٢٥٪ من احتياطي النفط العالمي، ورابع احتياطي الغاز العالمي، ويسيطر على ١٢٪ من الإنتاج العالمي للبتروكيماويات، وعضو حديث في منظمة التجارة العالمية، ويحتل المرتبة ٢٣ على مستوى الصادرات والمرتبة ٣٩ على مستوى الواردات عالميا.والاقتصاد السعودي شهد العديد من الإصلاحات الإدارية والهيكلية، حيث تمت إعادة هيكلة الجهاز الحكومي عن طريق المجلس الاقتصادي الأعلى، وتحديث الأنظمة والتشريعات، وتنمية الكوادر البشرية وخلق فرص العمل، وتنمية المشروعات الصغيرة والعائلية، ومشروعات تكنولوجيا المعلومات والاستمرار في برامج الخصخصة.

مقومات الاستثمار

وعن مقومات جذب الاستثمار في المملكة أشار إلى أن المملكة تحتل موقعا استراتيجيا، وتتمتع ميزانيتها بفائض متزايد، وتتوفر فيها المواد الخام بأسعار تنافسية، والقدرة الشرائية مرتفعة لدى الأفراد، كما تتوفر بنية تحتية علي درجة عالية من الكفاءة، في مختلف مناطق المملكة، وخاصة بعد قيام عدد من المدن الاقتصادية المعلاقة، في الجبيل وينبع، واللتان تمثلان علامة بارزة وواجهة مشرقة للاقتصاد السعودي، كما تشهد المملكة حالياً، إضافة جديدة لدعم اقتصادها، تتمثل في إنشاء أكبر مدينة اقتصادية في العالم العربي، هي مدينة الملك عبد الله، وتصل قيمة الفرص الاستثمارية في المملكة إلى ٦٢٤ مليار دولار في قطاعات مختلفة جاذبة للاستثمار منها، البنية التحية، والبتروكيماويات، والطاقة الكهربائية، وتحلية المياه، والسياحة والاتصالات.

استثمارات مشتركة

ومن حيث الاستثمارات المشتركة، بلغ عدد المشاريع ذات الاستثمار السعودي بمصر (٧٧٩) مشروعا، تتوزع بين: الصناعة والتعدين (٣٨١) مشروعاً، الزراعة (١١٧) مشروعاً، الخدمات (١٥٦) مشروعاً، السياحة (٩٤) مشروعاً، المناطق الحرة (٣١) مشروعاً، وتقدر قيمة الاستثمارات فيها بنحو (٧) مليارات جنيه، منها ما يعادل ٨٧ مليون دولار بالمناطق الحرة، وتوفر هذه المشاريع نحو ٨٨ ألف وظيفة هذا بجانب عشرات المشروعات الخاصة، وذات الاستثمار غير المباشر، وعدد من المشروعات المعلاقة التي تم الاتفاق عليها والتباحث بشأنها، وما زالت قيد البحث والإنشاء، في مجالات البتروكيماويات والأسمدة، الربط الكهربائي، وخدمات الموانئ، والاستثمار في المراكز التسويقية، وإنتاج الأسمنت، وكذلك في مشروعات الصحة والخدمات الاجتماعية.

القطاع الزراعي

أما على المستوى الزراعي فقد تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين مصر والمملكة لدعم التعاون الزراعي، وتنفيذ بحوث مشتركة في المجالات الزراعية ذات الاهتمام المشترك وتبادل الدراسات والتقارير للاستفادة بالخبرات ومناهج البحوث الفنية خاصة الهندسة الوراثية والمكافحة الحيوية للآفات والكشف على آثار المبيدات وزراعة المشاتل والمناطق الجافة واستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في إنشاء الغابات الصناعية والحجر الزراعي والاستفادة من التجربة المصرية في الاستزراع السمكي وفي مجال النقل اتفقت الدولتان على بدء تطبيق سياسة السماوات المفتوحة، من خلال السماح للشركات الوطنية الناقلة للركاب بين البلدين بالعمل بين جميع المطارات في البلدين دون الحصول على تأشيرات مسبقة، وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تطبيق هذه السياسة بين مصر والدول العربية.